وتعطي اسرائيل أهمية كبيرة لصناعة البلاستيك فقد أقامت في شباط (فبراير) ١٩٧٢ اسبوعا خاصا للبلاستيك دعت اليه ٢٠٠ من أصحاب مصانع البلاستيك والعلماء والباحثين المختصين في العالم لتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال .

ويتجلى اهتمام اسرائيل في هذه الصناعة أكثر ما يتجلى في اقدامها على اقامة مدرسة خصيصا لدراسة البلاستيك لتخريج الفنيين والمهندسين المختصين كجزء من كلية الهندسة في التخنيون كما أدخلت مواد دراسية خاصة بدراسة مادة البلاستيك في معهد الدولة للتقنيين كما وسعت وزارة التربية التعليم الفني في مجال البلاستيك والمجالات التابعة لها وأنشأت قسم تقنية البلاستيك كجزء من المركز الحكومي للابحاث الصناعية في حيفا وأقامت قسما لابحاث البلمرة في معهد وايزمن للعلوم(٨٧) .

وتزود صناعة الكيماويات الصناعة العسكرية بـ ٧٠ نوعا مختلفا من المنتوجات وأهم هذه المنتوجات المذيبات المأمونة لتنظيف الآلات الكهربائية والالكترونية والموتورات كما تنتج مواد للحماية من الرطوبة ، وزيوت متطورة ومواد لازالة الصدأ ومواد مانعة للتآكل . وتستعمل هذه المواد في المجال العسكري لصيانة الطائرات والآلات العسكرية المختلفة والآلات الالكترونية والموتورات وغيرها. وتدعي اسرائيل ان منتوجاتها تضاهي بمستواها منتوجات الشركات التي تزود الجيش الاميركي وشركات بوينغ ودوغلاس(٨٨) .

الخاتمة

يتضح لنا من هذا العرض المقتضب أن اسرائيل تتوجه من خلال تنمية قدراتها الصناعية والعلمية نحو بناء قوة ذاتية كي لا تظل اتكالية على المساعدات التي تستلمها من الخارج وخاصة من الولايات المتحدة . وبرغم من ان الاكتفاء الذاتي لن يكون الا نسبيا فانها تركز على تقوية جهاز البحث العلمي في كل المستويات . كما ان اسرائيل تستهدف من هذه التنمية الذاتية التكنولوجية خلق تفاوت بينها وبين الامكانيات الذاتية العربية بغية اعطاء الانطباع بعجز عربي كامن عن قدرة اللحاق ناهيك بسباق وتجاوز القدرة التكنولوجية الاسرائيلية .

ويقع هذا المخطط ضمن استراتيجية صهيونية تعمل على تحويل اسرائيل الى ترسانة عسكرية وانتاجية في الوقت نفسه مثلها مثل كافة الجيوب الاستيطانية الاستعمارية التي ترسخ عندها قناعة باستحالة انتماء مواطنيها الى ما هو أبعد من التقوقع الصهيوني التي تسعى اسرائيل والعقيدة الصهيونية الى سجن مواطنيها فيه .

الا أنه مهما بالغت اسرائيل في تصميمها في تحويل نفسها الى ترسانة عسكرية تكنولوجية ، تبقى حقيقة واقعية وهي ان موازين القوى في المنطقة ، في المدى المتوسط والبعيد ، لن تبقى في واقعها الراهن وان موازين القوى لن تترجح في صالح العرب فقط من خلال التوجه الوحدوي والتأييد الدولي للقضايا العربية والقبول العالمي بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بل ان أحد العوامل الرئيسية في حسم عملية ترجيح موازين القوى لصالح العرب يكمن في الثورة العلمية والتكنولوجية الآخذة بالتحقيق والتي لاحت بوادرها في عدد من الاقطار العربية والتي ترتكز لا على الجواب القومي الشامل على التحدي الصهيوني فحسب ، بل على ما تنطوي عليه الثورة التكنولوجية من امكانيات تفجير طاقات التحرر والتنمية والتحول الاجتماعي الجذري في بنية المجتمع العربي .

فالامة العربية بالاضافة الى ان عدد سكانها يتجاوز ١٣٠ مليون نسمة وان دخلهم